



حصة الكويت 3 ملايين سهم بقيمة 30 مليون ريال تشكّل 16.66% من رأس المال.. ومثلها لكل دولة خليجية

# مرسوم تأسيس شركة المدفوعات الخليجية بـ 180 مليون ريال

■ الاتفاقية حددت مركز الشركة الرئيسي في الرياض.. وفرعها في أبوظبي  
■ الشركة تختص بتأسيس وبناء نظام ربط أنظمة المدفوعات بدول مجلس التعاون

نهائي صادر من جهة قضائية مختصة في أي من دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.  
2 - التعاون مع مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية في تادية دورها المناط بها وبما لا يتعارض مع السياسات والإجراءات الداخلية في كل دولة.  
3 - تقديم خدمات الدراسات والتوصيات بشأن المواضيع المتعلقة بنظام المدفوعات.  
4 - جمع وإعداد الإحصائيات المتعلقة بنظام المدفوعات الخليجي.  
5 - التعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية في مجال نظم المدفوعات والعمل على تعزيز مصادقية نظام المدفوعات الخليجي.  
6 - امتلاك الأصول والأموال المنقولة والتصرف فيها بما في ذلك الاستئجار والتأجير والاستثمار بعد موافقة مجلس الإدارة عليها.  
7 - ممارسة أعمال مشابهة، أو مكتملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراض الشركة المذكورة بما يتماشى مع أغراض الشركة وذلك بعد موافقة مجلس إدارة الشركة.  
8 - وتمارس الشركة أنشطتها وفقاً لهذه الاتفاقية بعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة - إن وجدت - في دولة المقر.



يتم تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وفق خطوات متدرجة، بدءاً بإقامة منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة، وينتهي بالاتحاد النقدي والاقتصادي، وإقامة الشركات المشتركة اللازمة لذلك.  
وتنفيذاً لقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في دورته 37 بالموافقة على السعي وبناء نظام ربط الأنظمة للمدفوعات بدول المجلس يتم إدارة وتشغيل المشروع من خلال تأسيس شركة مستقلة تملكها وتولها مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس.  
وتتبع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية، كما تكون لها كافة الأهلية والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها، وأن يكون مركز الشركة الرئيسي في مدينة الرياض وفرعها في مدينة أبوظبي، ويجوز إنشاء فروع لها أو مكاتب أو توكيلات داخل المملكة أو خارجها بقرار من مجلس إدارة الشركة.

وفقاً للمرسوم تم توزيع الأسهم على المؤسسين بواقع 3 ملايين سهم بقيمة نقدية 30 مليون ريال تشكل 16.66% من رأس المال لكل من بنك الكويت المركزي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومصرف البحرين المركزي، والبنك المركزي العماني، ومصرف قطر المركزي.

وجاء في اتفاقية التأسيس أنه تماشياً مع النظام الأساسي لمجلس التعاون الداعي إلى تحقيق تقارب وروابط أقوى بين دول المجلس، وسعيًا إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي والمالي، وتحقيقاً للتنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين دولها والعمل على توحيد أنظمتها متماثلة في مختلف المجالات بما فيها نظم المدفوعات المالية، وهو ما تنص عليه الاتفاقية الاقتصادية بان

ب - دعم التعامل بالعملات المحلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعمليات التسوية المالية بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية.  
ج - تعزيز الاستقرار المالي عبر توفير بنية تحتية تسهل عملية المقاصة والتسوية للعمليات المالية التي من شأنها تقوية السوق الإقليمية.  
د - تعزيز الاندماج بين الأسواق المالية وضمان سرعة إتمام التحويلات النقدية وتوحيد نسقها وضمان حمايتها، وذلك لدعم العلاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.

ولا يتعارض مع السياسات والإجراءات المحلية لأي دولة.  
2 - تنفيذ عمليات المقاصة بالألية والإجراءات التي تتفق عليها مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس.  
3 - تقديم وتطوير الخدمات المتنوعة والمتعلقة بنظام المدفوعات الخليجي.  
4 - إدارة وتشغيل نظام المدفوعات الخليجي.  
5 - تطوير وتعزيز نظم المدفوعات الخليجية المشتركة بما يخدم مصالح الدول المشاركة ووضع الاستراتيجيات الملائمة لذلك لتلاقي المخاطر بأشكالها المختلفة وذلك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.  
6 - تأسيس بنية تحتية إقليمية تكون الركيزة التي تستند إليها نظم المدفوعات

## أعضاء مجلس الإدارة

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالحصانة من أي إجراءات تنفيذية أو قضائية فيما يتعلق بالأعمال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية أو في سبيل مزاوله أعمال الشركة، ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة وموظفو الشركة بالإعفاء من أي ضرائب أو رسوم على الرواتب أو المكافآت التي يتقاضونها من الشركة، وتمنح لهم التسهيلات الخاصة بالسفر والإقامة في دولة المقر وغيرها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتمكينهم من أداء مهامهم وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل دولة، على أنه ليس فيها تقدم ما يلزم أياً من الحكومات الأعضاء بمنح الحصانات والإعفاءات المذكورة لأحد من رعاياها.

المحاسبية والمالية والبنكية المعترف بها دولياً.  
2 - التعاون مع مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية في تادية دورها المناط بها وبما لا يتعارض مع السياسات والإجراءات الداخلية في كل دولة.  
3 - تقديم خدمات الدراسات والتوصيات بشأن المواضيع المتعلقة بنظام المدفوعات الخليجي.  
4 - جمع وإعداد الإحصائيات المتعلقة بنظام المدفوعات الخليجي.  
5 - التعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية في مجال نظم المدفوعات والعمل على تعزيز مصادقية نظام المدفوعات الخليجي.  
6 - امتلاك الأصول والأموال المنقولة والتصرف فيها بما في ذلك الاستئجار والتأجير والاستثمار بعد موافقة مجلس الإدارة عليها.  
7 - ممارسة أعمال مشابهة، أو مكتملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراض الشركة المذكورة بما يتماشى مع أغراض الشركة وذلك بعد موافقة مجلس إدارة الشركة.  
8 - وتمارس الشركة أنشطتها وفقاً لهذه الاتفاقية بعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة - إن وجدت - في دولة المقر.

## الحصانة والإعفاءات

وحددت مواد الحصانة والإعفاءات ما يلي:  
أولاً أموال الشركة وأنشطتها المالية:  
1 - لا تخضع أموال الشركة وموجوداتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، للتأميم أو المصادرة أو الاستيلاء، ولا يجوز أن تكون محلاً للحراسة أو الحجز إلا تنفيذاً لحكم قضائي

## 12 عضواً بمجلس الإدارة

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من 12 عضواً يمثلون مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المساهمة لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، واستثناء من ذلك يعين المؤسسون أول مجلس إدارة لمدة 3 سنوات، وتحدد أسماءهم بعد شهر من التوقيع على هذه الاتفاقية، ويختار مجلس الإدارة رئيساً ونائباً للرئيس في أول اجتماع له على أن يكون شغل المنصبين بصفة دورية تضمن مشاركة كل المؤسسين.

خلال الاجتماع التحضيري بيعته الصندوق المشاركة في «إكسبو- أوساكا (اليابان)»

## بسمة الجاسم: «صندوق المشروعات» يدعم المبادرين والمشاريع الرائدة



بسمة الجاسم وعبداللطيف الكندري ومحمد الصالح في صورة جماعية مع المبادرين (رديليش كومار)

بدوره، أكد مراقب دائرة الإعلام والنشر بالصندوق، محمد الصالح، أن المبادرين المشاركين في المعرض سيكونون سفراء للكويت، وفي الوقت نفسه سفراء لصندوق المشروعات الصغيرة، مشدداً على ضرورة الحفاظ على صورة الصندوق وصورة الكويت على أكمل وجه.  
وشدد في هذا الصدد على ضرورة تجنب التعامل مع وفد «الكيان الصهيوني» المشارك في المعرض وتجاهله قدر الإمكان، مبيّناً أن هذا الموقف يتماشى بشكل كامل مع موقف الدولة الرسمي من الكيان ومع الموقف العربي والإنساني بالدرجة الأولى.

## المشاركون في المعرض

وفيما يتعلق بالمبادرين المشاركين في المعرض، قالت فاطمة الجناعي ممثلة «ريل جيم» - أحد المشاريع المعولة من الصندوق - أن المشروع سيقدم أحدث تطبيقات التكنولوجيا المتعلقة بالفنون القتالية والتي ستطرح للمرة الأولى من خلال هذا المعرض. وأشارت إلى أن «ريل جيم» يعتبر النادي الأول في الشرق الأوسط والـ 16 عالمياً الذي يستخدم تكنولوجيا smart kick boxing، والتي تعتمد على حساب أداء المتدرب من ناحية السرعة والقوة في الوقت نفسه، وترجمتها من خلال نقاط مكتسبة يتم احتسابها من خلال التطبيق بشكل حصري. وقالت أن مفهوم المعرض لهذا العام يقوم تحت شعار «تصميم مجتمعات المستقبل»، وذلك من خلال «إتقان الحياة» و«التكيف» و«التواصل»، وهو ما يتماشى مع رؤية الكويت 2035 لكي تصبح «منارة المستقبل» في مجال تمكين الحياة. أما المشروع الثاني فهو مشروع horse co التطبيقي الترفيهي، والذي يقوم مستلزمات الخيل والفروسية، والذي يقوم على مبدأ التكنولوجيا المرتبطة بالتمكين.

## طارق عرابي

أكد مدير عام الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بسمة الجاسم، دعم الصندوق الكامل للمبادرين الكويتيين والمشاريع الوطنية الرائدة التي خططت خطوات جبارة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.  
وأضافت خلال الاجتماع التحضيري الخاص ببعثة الصندوق المشاركة في معرض «إكسبو- أوساكا (اليابان)» الذي نظمه الصندوق ظهر أمس، أن مشاركة الكويت في هذا المعرض تعد مشاركة نوعية مهمة، كونها تمثل خطوة استراتيجية تؤكد على اهتمام الكويت بريادة الأعمال والإبداع والابتكار كركيزة من ركائز رؤية «كويت 2035».

وأشارت الجاسم إلى أن مشاركة المبادرين الكويتيين في مثل هذه المعارض الدولية، إنما تؤكد على دور الكويت كداعم أساسي لريادة الأعمال، وأنها كانت دائماً سبقة في دعم الإبداع والابتكار، مبيّنة أن المشاركين في المعرض سيكونون بمثابة سفراء للكويت في هذا المعرض الهام.  
وقالت أن مشاركة المبادرين في المعارض الخارجية يتم بالتعاون مع وزارة الإعلام التي حددت شروطاً معينة للمبادرين، فيما يمتلك الصندوق الوطني لجنة متخصصة باختيار المبادرين الذي بلغ عددهم نحو 50 مبادراً قبل أن يتم اختيار الفائز من بين هؤلاء المبادرين المبدعين الذين تنافسوا فيما بينهم بكل جدارة.  
وتابعت: دعم صندوق المشروعات للمبادرين لن يتوقف على هذه الفعالية فحسب، وإنما سيمتد ليشمل كل الفعاليات المستقبلية التي تستقام في دول الخليج العربي وسنغافورة وغيرها من الفعاليات المختلفة.

## مهام الشركة

وتضمنت قائمة مهام الشركة ما يلي:  
1 - تنفيذ التحويلات المالية بأنواعها المختلفة عبر الحدود سواء بالعملات المحلية أو أي عملة أجنبية أخرى يتم الاتفاق عليها بين المشتركين ولا يجوز أن تكون محلاً للحراسة وبما يتوافق مع المعايير

ضمن اتفاق 8 دول في «أوبك+» على زيادة الإنتاج 137 ألف برميل يومياً

# الكويت ترفع إنتاجها النفطي 11 ألف برميل يومياً ليصبح 2,559 مليون برميل أكتوبر المقبل

| الدولة                   | الزيادة في الإنتاج لشهر أكتوبر 2025 (ألف برميل يومياً) | الإنتاج المطلوب لشهر أكتوبر 2025 (ألف برميل يومياً) |
|--------------------------|--|---|
| الجزائر                  | 4  | 963   |
| العراق                   | 17   | 4,237   |
| الكويت                   | 11   | 2,559   |
| المملكة العربية السعودية | 42   | 10,020  |
| الإمارات العربية المتحدة | 12   | 3,387   |
| كازاخستان                | 6  | 1,556   |
| سلطنة عُمان              | 3  | 804   |
| روسيا                    | 42   | 9,491   |
| الإجمالي                 | 137  |   |

3,387 ملايين برميل يومياً، وإن ترفع الجزائر إنتاجها بواقع 4 آلاف برميل ليصبح إنتاجها 963 ألف برميل يومياً، وإن ترفع العراق إنتاجها بواقع 17 ألف برميل يومياً ليصبح 4,237 ألف برميل يومياً، وإن ترفع سلطنة عمان برميل يومياً، وإن ترفع الكويت إنتاجها بواقع 3 آلاف برميل ليصبح 804 آلاف برميل، وإن ترفع

69.23 مليون دينار لإنشاء محطة تحلية الغاز ووحدة معالجة الكبريت في غرب الكويت

# قبول توظيف 349 كويتياً بالقطاع النفطي

في خطوة تعكس التزام القطاع النفطي بدعم سياسات الدولة في توظيف الكوادر الوطنية، أعلنت مؤسسة البترول الكويتية عن نتائج حملة التوظيف الأخيرة المخصصة لحديدي التخرج من حملة الشهادات الجامعية والتخصصات الإدارية، حيث تم قبول 349 مواطناً كويتياً للعمل في المؤسسة وشركاتها التابعة. وشملت التخصصات التي تم قبولها: مجالات المحاسبة، نظم المعلومات الإدارية، الحقوق، الاقتصاد، التمويل، إدارة الأعمال، التسويق والإعلام، وهي تخصصات ترتبط مباشرة بالاحتياجات التشغيلية والإدارية للمؤسسة وشركاتها النفطية العاملة داخل الكويت وخارجها. ونشرت مؤسسة البترول، أمس (الأحد) أسماء المقبولين للتوظيف في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم».

## أحمد مغربي

في خطوة تعكس التزام القطاع النفطي بدعم سياسات الدولة في توظيف الكوادر الوطنية، أعلنت مؤسسة البترول الكويتية عن نتائج حملة التوظيف الأخيرة المخصصة لحديدي التخرج من حملة الشهادات الجامعية والتخصصات الإدارية، حيث تم قبول 349 مواطناً كويتياً للعمل في المؤسسة وشركاتها التابعة. وشملت التخصصات التي تم قبولها: مجالات المحاسبة، نظم المعلومات الإدارية، الحقوق، الاقتصاد، التمويل، إدارة الأعمال، التسويق والإعلام، وهي تخصصات ترتبط مباشرة بالاحتياجات التشغيلية والإدارية للمؤسسة وشركاتها النفطية العاملة داخل الكويت وخارجها. ونشرت مؤسسة البترول، أمس (الأحد) أسماء المقبولين للتوظيف في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم».

## الكفاءات الوطنية الشابة

بما يتماشى مع استراتيجية القطاع النفطي لتعزيز دوره كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني، وإتاحة الفرصة لحديدي التخرج يهدف إلى ضخ دماء جديدة في القطاع النفطي وضمان استدامة الموارد البشرية الوطنية في مختلف الإدارات الحيوية. مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة ترسية المناقصة الخاصة بإنشاء محطة تحلية الغاز الجديدة ووحدة معالجة الكبريت في منطقة غرب الكويت، وذلك ضمن المشاريع الاستراتيجية لقطاع النفط والغاز، الهادفة إلى تعزيز كفاءة المعالجة والإنتاج وتحقيق أعلى معايير السلامة البيئية والصناعية. وأوصت اللجنة بالموافقة على ترسية المناقصة بقيمة 69.23 مليون دينار على شركة MEGHA ENGINEERING، التي تقدمت بعرض مالي وفني متكامل، وجرى اختياره الأفضل من حيث الأسعار المطروحة والمطابقة الكاملة للمواصفات والشروط الفنية المعتمدة.